



إننا ونحن ننتظر تعيين الحكومة المقبلة، نكرر نفس المطالب التي ما فتننا نكرها خلال الخمس سنوات الماضية:

- إقرار المساواة بشكل عرضاني في كافة المجالات والتدابير؛ ووضع سياسات عمومية تراعي مقارنة النوع الاجتماعي وبعده العرضاني على كافة القطاعات الحكومية... وعدم إغفال المجالات المطبوعة بتأنيث الهشاشة والفقير والاستغلال وصعوبة أو استحالة الوصول إلى الخدمات؛
 - وضع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ومنحها شروط الفعالية والنجاعة تشكيلة، ومهمة، وأدوار، استجابة لدستور 2011 ولاختيار المغرب لمجتمع المواطنة الكاملة غير المبتورة، والذي يتساوى فيه المواطنون والمواطنات في الحقوق والمسؤوليات؛
 - الاستجابة لمطالب الحركة النسائية، بخصوص مشاريع القوانين المعلقة حاليا في البرلمان خاصة القانون الجنائي وقانون محاربة العنف ضد النساء وفتح أوراش إصلاح باقي القوانين التمييزية في أفق تحقيق ملاءمة التشريعات فيما بينها وملاءمتها مع المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، مع رفع باقي التحفظات على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.
- وتحسبا لما هو آت، نتساءل كم من الوقت يلزمنا لتفعيل حقوق النساء؟

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

الرباط في 7 مارس 2017